تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في ظل مقررات بازل III وعلاقتها بالتنمية المستدامة

محمد فلاح فيصل الفضلي*

(*)محمد فلاح فيصل الفضلي: باحث ماجستير قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

المستخلص

هدفت الدراسة إلي استخلاص إطار مقترح يجسد تأثير تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III على تدعيم رقابة الامتثال المصرفي. وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الأول العدمي (لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن مجالات وأنشطة التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء تطبيق مقررات بازل III)، حيث بلغت قيمة "ف" (١.٢٣٨) عند مستوي معنوية أكبر من ٠.٠٥

أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الثاني العدمي (لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية)، حيث بلغت قيمة "ف" (٢.٧٠٨) عند مستوي معنوية أكبر من ٠.٠٥

Abstract

The study aimed to extract a proposed framework that reflects the impact of internal audit activities and tasks in the light of Basel III decisions on strengthening the agreement's control. The study reached the following results:

The results of the hypothesis test were confirmed by accepting the first null hypothesis (there are no significant differences between the opinions of the respondents regarding the internal activities and activities of the Kuwaiti commercial banks in the application of Basel III decisions), where the value of "F" was (1.238) at a significant level greater than 0.05

The results of the hypothesis test proved by accepting the second null hypothesis (2.708) at a significant level greater than 0.05.

مقدمة:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية والمتقدمة، أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، هذا وقد نلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها وارجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان ومن هنا جاء اقتراح لجنة بازل للرقابة على البنوك، والذي تم الإعلان عنه في السادس عشر من يناير ٢٠٠١، بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ عام ١٩٨٨ بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي على مستوى العالم، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على مخاطرة (معهد الدراسات المصرفية).

ولقد أدت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ إلى تحقق خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية طالت عددا من أكبر المؤسسات المالية الدولية، وامتد أثرها ليشلم عددا من الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا وأمريكا وأسيا، ولقد ترتب على ما سبق قيام لجنة بازل بإصدار مقررات بازل III عام ٢٠١٠ والتي تشكل مجموعة متكاملة من التدابير الاصلاحية التي تهدف إلى تعزيز الرقابة والإشراف وإدارة المخاطر للقطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى تحسين قدرته على استيعاب الصدمات الناجمة عن ضغوط مالية واقتصادية وغيرها أيا كان مصدرها.

وتضمنت مقررات بازل III مجموعة من الإصدارات تناولت أمورا أساسية مثل مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها، ومبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط والإشراف وإطار دولي لقياس مخاطر السيولة بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات وما تضمنه من نسبتي تغطية السيولة بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب، الصدمات وما تضمنه من نسبتي تغطية السيولة والتمويل المستقر، ومبادئ لتعزيز حوكمة البنوك (Warwick, 2013).

وبالرغم من أن الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة قد حظى باهتمام المنظمات المهنية الدولية مثل مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وذلك للمزايا والمنافع التي تتحقق نتيجة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، إلا أن الاهتمام بتنظيمه في القطاع المصرفي مازال محدودا، حيث يلاحظ أن القوانين المنظمة للإفصاح لم تتضمن أية إشارة إلى الإفصاح عن الاستدامة (عون، ٢٠١٣).

أولًا: مشكلة البحث:

إن التعديلات الواردة في اتفاقية بازل III إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ ٢% وفق اتفاقية بازل II (بنك الكويت الصناعي، ٢٠١١)

تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل ٢.٥% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة ٧% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن ٧% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن هناك مدى زمني يمتد حتى عام ٢٠١٩م لتطبيق هذه المعايير(فلاح، ٢٠١٢)

كما أن بازل III ركزت على وظيفة التدقيق الداخلي لدور الهام في المساهمة في فعالية الإدارة الداخلية والسيطرة على النظام، وركزت على أن توفر الإدارة معلومات دقيقة عن فعالية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية المتبعة داخل البنك. في الوقت الحاضر، التدقيق الداخلي للحسابات تعتمد أساسا على منهجية اختبار المعاملات (اختبار دقة وموثوقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية والنزاهة والموثوقية وتوقيت التقارير الرقابية، والالتزام المتطلبات القانونية والتنظيمية) ومع ذلك فإن الجيل الجديد من بازل يفرض الحاجة لإعادة توجيه نطاق المراجعة وذلك لرعاية اعتماد الحديثة من الأدوات للحد من المخاطر، ومدى كفاية وفعالية مثل هذه الأدوات، وكذلك مساعدة الإدارات على العمل للتخفيف من المخاطر (Basel, 2013)

وعلى الرغم من تمتع القطاع المصرفي الكويتي بمجوعة من النظم المتوافقة مع مفهوم استدامة ومعايير المبادرة العالمية للتقارير [١] GRI، وجميعها ملزمة بالفعل منها نظم الحفاظ على البيئة وطبيعة المواد والموارد، ونظم العمل ونظم الحوكمة إلا أن إعداد تقارير الاستدامة ما زال أمرًا اختياريًا، وحتى الآن فإنه لا يوجد قانون أو معيار يلزم الحكومة بالإفصاح عن تلك التقارير. وقد يقتصر الإفصاح عن الجهود والمبادرات المبذولة من جانب الحكومة في مجال تحقق التنمية المستدامة والتي تعلن عنها في المواقع الرسمية للحكومة أو بعض تقارير مجالس الإدارة. إن الإصدارات المهنية السابقة اهتمت بالقياس المحاسبي البيئي (التي تهتم بالبيئة فقط)، ولم تهتم بالقياس والإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة التي تهتم بالبيئة والحوكمة والمجتمع (المطيري، ٢٠١٩).

وبناء على ما تقدم، ونظرا لالتزام البنك المركزي الكويتي بمقررات بازل III وإلزامه للبنوك الكويتية بتطبيق تلك المقررات ومما سبق تتمثل مشكلة البحث في مجموعة التساؤلات التالية:

١- ما هي طبيعة ومنهجية إجراءات التدقيق الداخلي بالبنوك التجاية الكويتية في ضوء متطلبات معايير المراجعة والبنك المركزي الكويتي؟

٢- ما هي مجالات وأنشطة التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء تطبيق مقررات بازل III للرقابة المصرفية؟

٣- ما هي متطلبات جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية؟

٤- ما هو أثر تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III على تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية؟

٥- هل يمكن تقديم إطار مقترح يعكس أثر تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III على تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك محل الدراسة؟

---

(١) Overview of the Global Reporting Initiative

هي منظمة دولية تتمتع بالاستقلالية مدعومة بسخاء من قبل مجموعة متنوعة من الشركاء رائدة في مجال أعداد وتقييم التقارير الخاصة بالاستدامةمن أجل ضمان التنمية المستدامة

ثانيًا: عرض وتحليل الدراسات السابقة

١- دراسة (عفيفي، ٢٠١٧)

هدفت الدراسة تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين جودة انشطة المراجعة الداخلية وممارسات المحاسبة الاحتيالية في البيئة المصرية، توصلت الدراسة إلى: تعتمد جودة انشطة المراجعة الداخلية وفعاليتها في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية على مدى توافر عدة محددات من أهمها المقدرة المهنية، الاستقلال والموضوعية، جودة أداء المهام، تتعدد وتنوع صور وأشكال الممارسات المحاسبية الاحتيالية التي تقوم بها الإدارة للتأثير على نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية وغيرها، يمكن تحسين جودة أنشطة المراجعة الداخلية لمواجهة ممارسات المحاسبة الاحتيالية من خلال الاهتمام بأربعة محاور للتطوير تتعلق بالمراجع الداخلي أنشطة المراجعة الداخلية المضيفة للقيمة الاستعانة بمصادر خارجية بشكل جزئي لأداء أنشطة المراجعة الداخلية، المضيفة للقيمة، الاستعانة بمصادر خارجية بشكل جزئي لأداء أنشطة المراجعة الداخلية، تفعيل العلاقة بين المراجعة الداخلية تفعيل العلاقة بين المراجعة الداخلية وباقي أطرف الحوكمة.

٢- دراسة (مرسي، ٢٠١٦)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقررات لجنة بازل I,II, III للأشراف المصرفي والرقابي مع سرد دعائم الاتفاقيات الثلاثة، وتوصلت الدراسة: ضرورة ضبط أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية على البنوك للتأكد من إدارة وقياس معدلات انضباط السوق وتحسين إدارة المخاطر المصرفية كأداة المخارط السوقية والائتمانية والسيولة ورأس المال.

٣- دراسة (بلعة، ٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلى التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن متطلبات السيولة للاتفاقية الجديدة تعمل على تفادي الوقوع في أزمات جديدة، توصلت الدراسة إلى أنه أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية بغية تحقيق الاستقرار المالي والحد من الأزمات بإيجاد وسائل ووضع معايير تطبقها البنوك. إقرار اتفاقية بازل ٣ لا يمثل أية إشكاليات أو عوائق لبنوك العينة، وذلك بأن لديها احتياطات كبيرة أكثر من المتطلبات الرسمية للاحتياطات المقررة وهي بالتالي استطاعت أن تلبي اتفاقية بازل وفق ضوابطها الجديدة، ما ساعد البنوك على تطبيق اتفاقية بازل ٣ هو أن الاتفاقية أعطت البنوك فرصة كافية لاستيفاء متطلبات الاتفاقية مما يساعدها على بناء احتياطاتها وجعلها صمام الأمان في مواجهة الظروف والأزمات المالية والاقتصادية القادمة.

٤- دراسة (Alsayegh et al., 2020)

تناولت هذه الدراسة تأثير الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG): تم تطبيق الدراسة على الشركات العامة في آسيا، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار تأثير الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على أداء الاستدامة المؤسسية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأداء البيئي والأداء الاجتماعي مرتبطان بشكل إيجابي وكبير بالأداء الاقتصادي المستدام، مما يشير إلى أن القيمة الاقتصادية للشركة وخلق قيمة للمجتمع مترابطان وذلك تماشيا مع نظرية أصحاب المصلحة ونظرية القيمة المشتركة، وأوصت الراسة بإجراء مزيد من الدراسات المستقبلية للبحث في هذه العلاقة مع أخذ متغيرات أخرى في الحسبان كتغيرات الدورة الاقتصادية.

٥- دراسة (صالح، ٢٠٢١)

تناولت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هدفت هذه الدراسة تقديم مدخل نظري في المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها والتعرف على مفهوم التنمية المستدامة وتسليط الضوء على المرتكزات النظرية للتنمية المستدامة، والتعرف على تأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها المختلفة والتنمية المستدامة.

ثالثا: أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في كل من:

١- الكشف عن طبيعة ومنهجية إجراءات التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء متطلبات معايير المراجع الدولية وتعليمات البنك المركزي الكويتي.
٢- التعرف على مجالات وأنشطة التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء تطبيق مقررات بازل III للرقابة المصرفية الدولية.
٣- الكشف عن متطلبات جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية.
٤- الكشف عن أثر تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III على تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنك التجارية الكويتية.

٥- استخلاص إطار مقترح يجسد تأثير تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III على تدعيم رقابة الامتثال المصرفي.

رابعًا: أهمية البحث

١- تتيح مقررات بازل III فرصة ملائمة للبنوك لإدارة أموالها والمخاطر بشكل أكثر كفاءة.

٢- كما أن للبحث أهمية نظرا لأن اختبارات التحمل كأداة رئيسة لإدارة المخاطر المصرفية قد نالت أهمية كبيرة من قبل كافة اللجان والهيئات والمجالس المعنية بالجهاز المصرفي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي وفي نفس الوقت نالت وظيفة التدقيق الداخلي بالبنوك اهتماما مناسبا من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية وخاصة في مجال إدارة المخاطر المصرفية.

٣- تكمن أهمية الدراسة ضرورة الاهتمام بتدقيق تقارير الاستدامة عبر منهج علمي ينظم عملية التدقيق الداخلي لتقارير الاستدامة وانعكاساته فى البنوك، وأن ذلك يزيد من جودة ودقة المعلومات سواء أكانت بيئية أو إجتماعية أو اقتصادية التي تشتمل عليها التقارير المالية، وللتقارير المالية أهمية كبري لمتخذي القرارات مما يعني ضرورة الاهمام بأي مستجدات تحدث على تلك التقارير وخاصة تلك التي تكون مصدر اهتمام أصحاب المصالح المسؤولين عن إتخاذ القرارات، كما أن البنوك التي ترغب فى تعزيز مصداقية تقارير الإستدامة الخاصة بها وبناء سمعة قوية تسعي جاهدة إلى تأكيد تقارير الإستدامة من خلال جودتها والتي تسهم فى فعالية جودة التقارير المالية.

رابعًا: فروض البحث

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

١- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن طبيعة ومنهجية إجراءات التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء متطلبات معايير التدقيق الداخلي وتعليمات البنك المركزي الكويتي.

٢- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية.

٣- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن مجالات وأنشطة التدقيق الداخلي بالبنوك التجاية الكويتية في ضوء تطبيق مقررات بازل III.

٤- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III وتدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية.

٥- يمكن تقديم إطار مقترح يعكس العلاقة بين تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III وتدعيم رقابة الامتثال المصرفي.

سادسًا: منهجية البحث

أعتمد الباحث على ما يلي:

أولا : الأسلوب الاستقرائي : ويتمثل في الدراسة الميدانية وذلك من خلال اعداد قائمة استقصاء واستطلاع آراء المسئولين بأدارات التدقيق الداخلي والمخاطر والالتزام لاختبار مدى صحة الفروض التي تقوم عليها الدراسة.

ثانيا: الأسلوب الاستنباطي: ويتمثل في الاطلاع على الكتب والمراجع العلمية لعربية والأجنبية والأبحاث وما صدر عن المؤتمرات العلمية والدوريات ذات الصلة بموضوع البحث.

سابعًا: متغيرات البحث

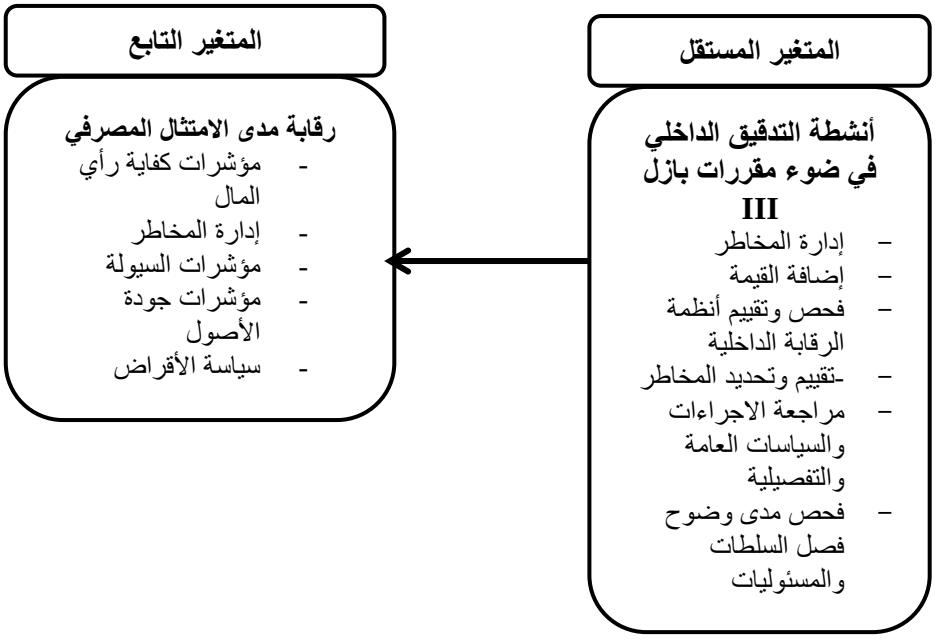

ثامنًا: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات تضم مسئولي الإدارات التالية (التدقيق الداخلي، المخاطر، الالتزام، الحوكمة) بالبنوك التجارية الكويتية كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١)

م	البنوك	مسئولي الإدارات محل الدراسة				الإجمالي
		الإدارة العليا	إدارة التدقيق الداخلي	إدارة المخاطر	إدارة الالتزام والحوكمة	
١	**بنك التمويل الكويتي**	٣٠	٢٠	١٠	١٥	٧٥
٢	بنك بوبيان	٢٠	١٠	٢٠	١٥	٦٥
٣	بنك الأهلي المتحد	٣٠	١٨	١٠	٢٠	٧٨
٤	بنك الأهلي الكويتي	٣٠	٢٠	١٠	١٥	٧٥
	الإجمالي	١١٠	٦٨	٥٠	٦٥	٢٩٣

عينة الدراسة:

تم تحديد حجم عينة الدراسة بعدد ١٨٠ مفردة موزعة بالتساوي على المجموعات الثلاثة حيث تضم المجموعة الأولى عينة المسئولين والعاملين بإدارت التدقيق الداخلي وتضم المجموعة الثانية عينة المسئولين العاملين بإدارات المخاطر وتضم المجموعة الثالثة عينة المسئولين والعاملين بإدارات الالتزام، وقد تم اختيار البنوك التجارية وعددهم (٤ بنوك) (البنك الكويتي الوطني – البنك الأهلي الكويتي– البنك التجاري الكويتي– بنك الكويت الدولي).

وقد تم جميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث عن طريق قائمة استقصاء والتي اعتمد عليها الباحث كوسيلة رئيسة لجمع البيانات الأولية، ويبين الجدول التالي التصنيف النوعي لفئات الدراسة.

ثانيًا: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي من الأنشطة المهمة التي يتم ممارستها في المنظمة، وهي تعتبر ركن أساسي للرقابة الداخلية التي تساعد على ضبط العمليات الإدارية والمالية، وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي حتى يمتد إلى الأنشطة الاستشارية للمنظمة وإنشاء الجمعيات أو المؤسسات التي تقوم برعاية الممارسة المهنية لهذه المهنة وأصبحت مرجع في تنظيم وتطوير المسؤوليات المتعلقة بتحديد شروط منح التراخيص المهنية، وزيادة الوعي والتدريب والتوجيه والاستشارات، وبالإضافة إلى ذلك، أنه امحاولة لتنظم نشاط التدقيق الداخلي لتحقيق أفضل قيمة مضافة ناجمة عن هذا النشاط (Archambeault,2012)

يعرف التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة تقييمية مستقلة تؤسس داخل الشركة وتقييم أنشطتها كخدمة لها، ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الموظفين على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية، من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والاستشارات المتعلقة بالنشاطات والتي يقوم تدقيقها حيث أصبح الهدف من التدقيق الداخلي خدمة المنظمة والعاملين فيها (Rahahleh, 2010) .

ويعرف التدقيق الداخلي بأنه: " نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المنظمة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.

تبنى معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم حديث للتدقيق الداخلي يفي بمتطلبات العصر ويؤكد أهميته للمنظمات، حيث عرف التدقيق الداخلي في نشرة صدرت عام ٢٠٠٩ بأنه:" نشاط أو وظيفة استشارية تأكيدية مستقلة وهادفة تنشؤها المنظمات لتحسين عملياتها وإضافة قيمة لها ويساعدها في تحقيق أهدافها من خلال منهج محدد وواضح وذلك لتقييم وتحسين فعالية العمليات والرقابة والتوجيه (Change, 2012).

ويرى الباحث أن مفهوم التدقيق الداخلي هو تلك الوظيفة التقييمة المستقلة التي يتم تأسيسها بداخل المنظمة للقيام بفحص أنشطتها وتقييمها كخدمة لها، بهدف التأكد من صحة وسلامة العمل بالتعليمات والالتزام بها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن التدقيق الدخالي يزودهم بالدراسة والتحليلات، والتقييمات، والمشورة،والتوصيات، والمعلومات الخاصة بالنشاطات التي يقوم بتدقيقها.

ثانيًا: العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الداخلي:

تعتبر العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي من الجوانب الأساسية التي يجب الاهتمام بها عند التعرف لهذا الموضوع، وقد تناول الباحثين هذه العوامل من وجهات نظر مختلفة، ولكنها متقاربة وغير متباعدة، ويمكن توضيح هذه العوامل على النحو الآتي:

أولا: قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق:

وهي مجموعة من المبادئ السلوكية والقيم التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة في التمييز بينا لصوواب والخطأ، ومجموعة القواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، ووتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين على المدقق التحلي بها عند ممارسة أعماله، وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم، وأخلاقيات مهنة التدقيق تتضمن ما يلي:

١- معايير السلوك المهني: وهي تمثل القيم الأخلاقية العامة المطلوبة لمهنة التدقيق مع ربطها بالتزامات ومسئوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة.

٢- قواعد السلوك المهني: وهي تمثل الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المدقق في عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الأخلاقية العامة.

ثانيا: التأهيل العلمي والعملي للمدقق:

يمثل التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي مفهوم متحرك وليس ثابت، إذ أن مجرد الحصول على الشهادة لا يعني نهاية المطاف بل يجب الاعتماد على سياسة التعليم والتدريب المستمر (Hamdan,2016)

ويعد معيار التأهيل العلمي والعملي المعيار الأول من معايير التدقيق العامة، وذلك لأهمية هذا المعيار ويقصد به أن من يمارس مهنية التدقيق الداخلي يجب أن تتوفر لديه الشهادة والخبرة الكافية التي تؤهله للقيام بهذه المهنة، ويتم اكتساب التأهيل العلمي من خلال البرامج الدراسية المنظمة، وتعد عملية التأهيل العلمي ضرورية لكي يستوعب الممارس هيكل المعرفة المهنية، ويحصل على المهارات والقابليات اللازمة لممارسة مهنته بالشكل المطلوب.

ثالثاً: المسؤولية القانونية للمدقق:

تحتل المسؤولية القانونية مركز مهم في اهتمامات مهنة التدقيق، والمسؤولية القانونية هي التي تدخل في دائرة القانون الوضعي، وما يترتب عليها من جزءا قانوني أي أنها لا تتضمن تلك

المسئولية الأدبية أو الأخلاقية التي لا يترتب عليها جزاء في القوانين الوضعية بل يترك أمرها لمحاسبة الضمير وحساب مقترف الإثم فيها أمام ربه.

رابعا: معايير التدقيق الداخلي الدولي:

معايير التدقيق الداخلي الدولي هي دليل إرشادي للتطبيق المحاسبي والممارسات العملية لوظيفة التدقيق الداخلي، والمتمثلة في البيانات الإدارية الصادرة عن الهيئة المهنية المحاسبية فيما يتعلق بنوع محدد من العمليات المحاسبية أو التدقيقية، أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للشركة وبيان نتائج أعمالها (Smith,2010)

وتمثل هذه المعايير الإطار العام للقواعد التي يجب أن يلتزم بها المدققون الداخليين في ممارستهم المهنية وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي وذلك بتحديد نطاق عملهم على العديد من خدمات التأكيد بهدف مراجعة بعض الأنشطة المالية والتشغيلية بغرض تحديد مدى توافقها مع شروط وقواعد وأنظمة محددة وسوف يتم استعراف هذه المعايير على النحو الآتي:

١- **معـايير الصـفات (الخـواص):** وهـي تلـك المعـايير التـي تتنـاول الخـواص والصـفات الخاصـة بالشـركات أو الجهـات أو الأفـراد الـذين يقومـون بـأداء عمليـة التـدقيق الـداخلي وتشمل ما يلي:

- وثيقة التدقيق الداخلي وهي تشمل أهداف وصلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي.
- موقـع دائـرة التـدقيق الـداخلي علـى مسـتوى الهيكـل التنظيمـي والموضـوعية لـدى المـدققين الداخليين.
- البراعـة المهنيـة المطلوبـة مـن المـدققين الـداخليين مـن أجـل إنجـاز مهـامهم وأعمـالهم بكفاءة ومهارة وخبرة.
- القيام بعملية التدقيق الداخلي على الأعمال من خلال برنامج رقابة الجودة والنوعية.
- القيام بعملية التدقيق الداخلي على الأعمال من خلال برنامج التحسين المستمر.
- الاستقلالية والموضوعية التي يتمتع بها المدققون الداخليين.
- الكفاءة والعناية المهنية التي يتمتع بها المدققون الداخليين.

٢- **معـايير الأداء:** وتهـتم هـذه المعـايير بوصـف طبيعـة العمـل والكيفيـة التـي تـتم مـن خلالهـا ممارسـة أنشـطة التـدقيق الـداخلي، ووضـع القواعـد والأسـس والمعـايير والمقـاييس النوعيـة

التي يتم من خلالها قياس هذه الأعمال التي يمكن بواسطتها أن يقاس أداء التدقيق الداخلي وتشمل

- إدارة الأنشطة المتعلقة بالتدقيق الداخلي من خلال القيام بإعداد الخطة السنوية المبنية على أساس التعميم بالمخاطر.
- طبيعة العمل بأنشطة التدقيق الداخلي وذلك من خلال فحص وتعميم مدى وفعالية نظام الرقابة الداخلية والتوصية والتقييم.
- القيام بالتخطيط للمهمة من خلال إعداد برنامج التدقيق الداخلي الذي يحتوي على الأهداف والإجراءات ونطاق المهمة.
- القيام بتنفيذ المهمة وذلك بتقييم المعلومات الكافية وتدوينها لتحقيق الأهداف المتوخاة من المهمة في الملف الدائم والجاري.
- إيصال النتائج من خلال التقارير.
- إعداد برامج الرقابة والمتابعة.
- العمل على توضيح لقبول الإدارة بعدم تنفيذ بعض من التوصيات التي يتقدم بها المدققون والتي ترتبط بقبول الإدارة للمخاطر.

ثالثا: المتطلبات الأساسية لاتفاقية بازل III:

بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ قامت الجهة الرقابية التابعة للجنة بازل للرقابة المصرفية وهي (المجموعة المكونة من المحافظين بالبنوك المركزية ومديري الإشراف فيها) بالإعلان عن القيام ببعض الإصلاحات في القطاع المصرفي، وكان ذلك بعد الاجتماع الذي تم عقده في بنك التسويات الدولية المقر الرئيسي للجنة بمدينة بازل السويسرية، وتمت المصادقة على تلك الإصلاحات من قبل الزعماء الذي يترأسون مجموعة العشرين وكان ذلك في الاجتماع الذي تم عقده في ١٢ نوفمبر ٢٠١٠ في العاصمة الكورية الجنوبية بمدينة سيتول، إذ قامت هذه اللجنة بتطوير وتحديث التوجيهات المتعلقة بالأنظمة واللوائح التنظيمية المصرفية وذلك كاستجابة طبيعية للأزمة المالية العالمية (مفتاح، ٢٠١٣).

واتفاقية بازل III قمت بعض المعايير الجديدة لرأس المال والسيولة والمديونية في المصارف، وذلك من أجل زيادة قوة الأنظمة المالية وتعزيز متانتها وصلابتها وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي وإحكام الرقابة عليه إذ أن الأنظمة والقوانين الجديدة التي قدمتها اللجنة سوف

تجبر المصارف على ضرورة الاحتفاظ بكمية احتياطيات أكبر لرؤوس الأموال وبجودة أعلى، مما هو مقرر عليها في الوقت الحالي في ظل تطبيق القواعد الحالية، حيث أن قوواعد اتفاقية بازل الثالثة تلزم المصارف بتحصين نفسها بشكل جيد لزيادة قدراتها على مواجهة الأزمات المالية اتلتي قد تحدث مستقبلا، ولتمتين نفسها من أجل السيطرة على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تواجهها وبمفردها وبدون مساعدة الحكومة والبنك المركزي أو تدخلهم بقدر الإمكان (Abdullah, 2011)

وفيما يتعلق بأهم التعديلات والمتطلبات الجديدة التي قدمتها لجنة بازل الثالثة، فأنه يمكن تلخيصها بالبنود التالية (Hannan,2011):

أولا: معيار رأس المال التنظيمي:

لقد قامت الجهة الرقابية التابعة للجنة بازل للرقابة المصرفية بتعديل المكونات لمعيار راس المال التنظيمي وشملت هذه التعديلات أساليب وأدوات أكثر استقرار، وتقسم هذه التعديلات إلى شرائح هي:

الشريحة الأولى: تمثل الأسهم العادية والإضافية وتتكون بشكل أساسي من رأس المال المدفوع والأرباح المدورة والاحتياطيات.

الشريحة الثانية: تم إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال ووفق القوانين الحالية، فإن على المصارف القيام بتخصيص ما نسبته ٢% فقط من مجمل القروض كأموال يتم الاحتفاظ بها كاحتياط من أجل تعويض الخسائر التي قد تتعرض لها، وحسب القوانين التي قدمتها لجنة بازل III فإنه قد تم رفع هذه النسبة ثلاثة أضعفا وصلت إلى ٧% كذلك شجعت اللجنة المصارف ذات الحجم الكبير على ضرورة احتفاظها باحتياطيات أكبر من النسبة المقترحة وهي ٧%، وذلك لأن انهيار مثل هذه المصارف يؤثر على النظام المالي ويمكن أن يدمر هذا النظام بشكل كامل.

ثانيا: معيار نسبة كفاية رأس المال:

لقد قامت الجهة الرقابية التابعة للجنة بازل للرقابة المصرفية بتعديل الحدود المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال، وذلك بدأ من العام ٢٠١٣ ولغاية نهاية العام ٢٠١٨ وذلك وفق الطريقة الآتية:

١- العمل على إضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة ٢.٥% وهو الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال، إضافة إلى رأس المال لغايات التحوط ١٠.٥% وسوف يتم استخدامه لغايات الحد من توزيعات الأرباح.

٢- القيام برفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية، وذلك من ٢% إلى ٤.٥%، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة ورفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى التي تتكون من الأسهم العادية والإضافية وذلك من ٤.٥% إلى ٦%.

٣- القيام بزيادة رأس المال الإضافي المعاكس من أجل تغطية المخاطر الناجمة عن الدورات الاقتصادية من صفر % إلى ٢.٥%.

٤- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

ثالثا: معيار السيولة:

لقد عملت اتفاقية بازل III على إدخال متطلب ومعيار خاص بالسيولة النقدية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

١- التأكد من أن المصارف تقوم بوضع التشريعات والضوابط الجديدة التي تضع بالاعتبار نسبة مالية تغطي السيولة وتكون محسوبة على أساس المخزون من الأصول ذات السيولة العالية والجودة المرتفعة مقسومة على تدفقات نقدية صافية خلال مدة ٣٠ يوم، وهذه النسبة تكون قادرة على قياس قدرة المصرف على تحويل هذه الأصول إلى نقدية وخلال فترة زمنية مقدارها ٣٠ يوم وأ، لا تقل عن ١٠٠%.

٢- التأكد من أن المصارف لديها من الموجودات ما يمكنها من القيام بتسييلها من أجل تعزيز قدراتها على تغطية كافة الاحتياطات التي من الممكن أن تساعدها على تجاوز أية أزمات مالية في المستقبل.

٣- التأكد من أن المصارف تركز على موقف السيولة في الوقت قصير الأمد وذلك من أجل جعلها أكثر مرونة أمام الإغلاق التي تحصل في الأسواق المالية في المدى القصير التأكد من أن المصارف تتوافر لديها الودائع المالية الكافية والتي تضمن لها استقرار مالي أكثر في ظل الأزمات المالية.

رابعاً: معيار نسبة الرافعة المالية:

لقد عملت اتفاقية بازل III على إدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي، والهدف من هذه النسبة هو ما يلي (Saleh,2015)

١- قيام المصارف بتقديم الضمانات الإضافية في مقابلة نماذج المخاطر والمعايير المتعلقة بالخطأ، بحيث تعمل كمطلب ومعيار من المعايير الإضافية الموثوق بها لإكمال متطلبات مواجهة المخاطر الأساسية.

٢- القيام بوضع الحد الأقصى للتزايد المستمر في نسبة الديون التي تظهر في أثناء تطبيق النظام المصرفي والتي يجب أن تكون نسبة بسيطة.

٣- تمثل الأصول داخل الميزانية وخارجها بدون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المضافة إلى رأس المال من الشريحة الأولى، والنسبة يتوجب أن تكون على الأقل ٣%.

٤- هناك بعض المخاطر التي لا تستند إلى نسب الرفع المالين فأن متطلبات رأس المال يجب أن يتم استكمالها على أساس المخاطر.

ويرى الباحث أن بازل III تعد سلاحاً ذا حدين، فهي من جهة أداة تحوطية ضد الأزمات المستقبلية تتأي بالمصارف عن التعرض لمخاطر مالية، ومن جهة أخرى تشكل عبئا ماليا يكبل حركة البنوك التي وفقا للقواعد الجديدة، ستضطر إلى زيادة رأسمالها وضخ سيولة في خزائنها تعادل III أضعاف ما كانت ملزمة بتطبيقه بالسابق.

رابعًا: العلاقة بين جودة تقارير الإستدامة والتقارير المالية (صالح، ٢٠٢١)

١- توفر تقارير الإستدامة مجموعة من القياسات والإفصاحات المحاسبية للمديرين من خلال تقديم بيانات مالية متوافقة مع أهدافهم والتعرف على تقديرهم فى الخيارات المحاسبية، وبناءً على تبني الاستدامة ومباديء المحاسبة من خلال تحديد إدارة الأرباح (EM)، والتي ترتبط بجودة المعلومات المالية المبلغ عنها وممارسات المسؤولية الإجتماعية للشركات.

٢- تعكس تقارير الإستدامة مدى ملائمتها بشكل عام لموضوع التحليل فى الشركات وفقًا للنظريات الأخلاقية، إذ تحاول الشركات أن تكون مسؤولية أخلاقيًا من خلال إظهار هذا السلوك فى المجتمع واستنادًا لذلك، فإن هدف الشركات التي لديها ممارسات المسؤولية الإجتماعية إلى الربح من خلال الإمتثال للإلتزامات القانونية، كذلك يمكن لأنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات بناء صورة إيجابية عن الشركة قبل دخولها السوق.

٣- يسهم مؤشر الاستدامة إلى تعزيز الاستثمار المسؤول بهدف تعزيز الاستدامة والحوكمة والحفاظ على البيئة ويهدف إلى موائمة استثمارات التنمية المستدامة، وتحفيز المسئولية الأخلاقية للشركات، ودفع الشركات إلى توفير معلومات مستدامة ذات جودة أفضل.

خامسًا: جودة تقارير الإستدامة وجودة التقارير المالية بعد التدقيق

يمكن إيجاز العلاقة بين جودة التقارير بعد التدقيق بالآتي (Alsayegh, 2020):

١- تقارير الإستدامة هي أداة إتصال قيمة تمكن المدراء من إظهار مصداقيتهم وإيصال المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة لشركاتهم إلى أصحاب المصالح، إذ يوفر الإفصاح عن معلومات الإستدامة المعلومات مالية وغير المالية، التخفيف من الإنتهازية الإدارية والتلاعب غير الأخلاقي بالأرباح.

٢- يوفر مفهوم إضفاء الطابع المؤسسي للممارسات القابلة للإستمرار فى أي شركة أساسًا سليمًا لتعزيز جودة التقارير وإبلاغ الشركة بمعلومات قدرة الاستدامة الخاصة بها إلى أصحاب المصالح، خصوصًا فى حال أن ممارسات الإبلاغ عن الاستدامة يتم تطويرها ضمن عملية إضفاء الطابع المؤسسي والهيكل التنظيمي الذي تشارك فى عملية إعداد التقارير وهي مهم لجودة تقارير الشركة.

٣- يسهم إنشاء لجنة الاستدامة موردًا رأسماليًا للشركة، مما يساعدها على ممارسة الرقابة على استراتيجية الاستدامة والإبلاغ عنها ومراقبتها، والذي يؤثر على أي تقليل فى دعم تناسق المعلومات ومن ثم تحسن جودة التقارير، فإن ضمان تقارير الإستدامة يقلل من ضغوط أصحاب المصالح لأنه يعزز مصداقية المعلومات ويزيد من جودة التقارير، ويلعب التدقيق دور مهم فى تحديد مدى موثوقية معلومات الاستدامة والتي تنعكس على جودة تقارير الإستدامة، والتي تزيد من شفافية المعلومات ومصداقيتها مما يؤدي إدراج أهداف إجتماعية واضحة فى خطة تعويضات المدراء التنفيذيين إلى أداء مستدام جيد وزيادة الإلتزام الإجتماعي للشركات، والذي من المحتمل أن يؤثر على التزام الشركات بجودة أعلي لإعداد التقارير والتركيز الأقوي على خطط تعويضات المدراء التنفيذيين المرتبطة بأهداف قابلية الاستدامة الأمر الذي يعزز جودة ضمان الاستدامة.

٤- يعد التدقيق ضمان جودة الاستدامة أمرًا ضروريًا لتحسين الثقة فى دقة المعلومات المبلغ عنها، ولاسيما مصداقية المعلومات الإجتماعية والبيئية وموثوقيتها، إذ يؤكد الاتحاد الدولي للمحاسبين، أن التدقيق الداخلي يمثل مزود الضمان لتعزيز درجة الثقة فى نتائج تقييم موضوع معين، من خلال مدى العمل الذي سيضطلع به مزود الضمان وعمقه، ومن ثم درجة الثقة التي يجب أن يكون المستخدمون قادرين على الحصول عليها فى تقرير المدقق، إذ يعد تحديد مستوى التأكيد أمرًا ضروريًا لتقليل الفجوة فى التوقعات بين تصورات المستخدمين حول الموثوقية وقابلية المقارنة والأهمية النسبية وأهمية البيانات وفعاليتها الفعلية.

ثالثا: الدراسة الميدانية

اختبارات الفروض:

من خلال المشكلة البحثية وأهداف الدراسة " تأثير تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III على أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية" قام الباحث باستخدام " معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III وأبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية، تحليل الانحدار المتعدد Stepwise regressionلاختبار تأثير أهم أبعاد أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III على تدعيم رقابة الامتثال المصرفي، استخدام اختبار تحليل التباين احادى الاتجاه (One Way ANOVA) لإيجاد الفروق بين خصائص عينة الدراسة متمثلة فى آراء المستقصى منهم بحسب (المسمى الوظيفي) فيما يتعلق بمتغيرات العلاقة بين تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازل III وبين تدعيم رقابة الامتثال المصرفي للإختبار فروض الدراسة.

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

١- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن مجالات وأنشطة التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء تطبيق مقررات بازل .III

٢- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية.

٣- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل IIIوتدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية.

٤- لا توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين كل بُعد من أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III (التأهيل العلمي والمهني، الموضوعية، جودة أداء المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي والحوكمة) وبين إجمالي أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي فى البنوك التجارية الكويتية.

٥- لا توجد علاقة ارتباطيه بين كل بعد من أبعاد تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازل III متمثله فى (التأهيل العلمي والمهني، الموضوعية، جودة أداء المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي والحوكمة) وبين كل بُعد من أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي (متطلبات

لجنة بازل III، تطبيق مقررات بازل III في تحسين فاعلية التدقيق الداخلي لدعم الامتثال المصرفي).

وفيما يلي إثبات الفروض:

١-الفرض الأول :لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن مجالات وأنشطة التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء تطبيق مقررات بازل .III

متغيرات الفرض البحثي

تنقسم متغيرات الفرض إلى:

-أنشطة التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء تطبيق مقررات بازل. III

- آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة (مدقق داخلي- محاسب -إدارة مخاطر- مراقب مالي)

-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (One Way ANOVA)

-تم استخدام اختبار "ف" تحليل التباين احادى الاتجاه لقياس معنوية الفرق فإذا كان مستوى المعنوية اقل من ٠.٠٥ دل على وجود فرق معنوى، وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من ٠.٠٥ دل على عدم وجود فرق معنوى.

-وفيما يلى نتائج اختبار الفرض البحثي

جدول رقم (٢)

قياس الفروق بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء تطبيق مقررات بازل III بالبنوك التجارية الكويتية باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه (One Way ANOVA)

المتغيرات	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
-أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء تطبيق مقررات بازل IIIبالبنوك التجارية الكويتية	مدقق داخلي	68	3.74	0.24	1.238	0.09	غير دالة
	محاسب	110	3.64	0.29			
	إدارة مخاطر	50	3.73	0.25			
	مراقب مالي	65	3.71	0.29			

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء تطبيق مقررات بازل III بالبنوك التجارية الكويتية حيث بلغت قيمة "ف" (1.238)، عند مستوى معنوية اكبر من .(0.05)

-مما يدلنا على الأتفاق والتجانس في آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة حول أبعاد أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء تطبيق مقررات بازل III بالبنوك التجارية الكويتية.

اثبات الفرضية:

- تم قبول الفرض العدمي بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد أنشطة التدقيق الداخلي في ضوء تطبيق مقررات بازل III بالبنوك التجارية الكويتية تعزى الى المسمى الوظيفي في آراء المستقصى.

٢- الفرض الثاني:

-لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن **جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي** بالبنوك التجارية الكويتية.

متغيرات الفرض البحثي

تنقسم متغيرات الفرض إلى:

-**جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي** بالبنوك التجارية الكويتية.

- آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة (مدقق داخلي- محاسب -إدارة مخاطر- مراقب مالي)

-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

-اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (One Way ANOVA)

-وفيما يلى نتائج اختبار الفرض البحثي

جدول رقم (٢)

قياس الفروق بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه (One Way ANOVA)

المتغيرات	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
-جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية	مدقق داخلي	68	3.68	0.18	2.708	0.120	غير دالة
	محاسب	110	3.74	0.18			
	إدارة مخاطر	50	3.89	0.20			
	مراقب مالي	65	3.76	0.19			

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية حيث بلغت قيمة "ف" **(2.708)**، عند مستوى معنوية أكبر من .**(0.05)**

-مما يدلنا على التجانس في الآراء حول أبعاد جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية.

اثبات الفرضية:

- يتم قبول الفرض العدمي بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية تعزى الى المسمى الوظيفي في آراء المستقصى.

الفرض الثالث:

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل IIIوتدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية.

متغيرات الفرض:

-تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III (متغير مستقل) x

-تدعيم رقابة الامتثال المصرفي (متغير تابع) y

-تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

اولا: استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين إجمالي أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل IIIوبين إجمالي أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

- فإذا كان مستوى المعنوية اقل من ٠.٠٥ دل على وجود علاقة دالة إحصائيا وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من ٠.٠٥ دل على عدم وجود علاقة دالة إحصائيا.

جدول رقم (٣)

العلاقة بين إجمالي أبعاد إجمالي أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III وبين إجمالي أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي: العلاقة بين إجمالي أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل IIIوبين إجمالي أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي	**0.852****	**0.1****	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

١- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل IIIوبين إجمالي أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٨٥٢) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

إثبات الفرضية:

- يتم قبول الفرض الإحصائي البديل القائل بوجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III وإجمالي أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط **Simple Linear regression** لقياس تأثير أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل IIIعلى أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية.

جدول رقم (٤)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III على أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	0.672	8.451	0.01**	772.811	0.01**	72.6 %
إجمالي أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في إطار مقررات بازل III	0.852	27.799	0.01**			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

١ – معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير المستقل (أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخليفي ضوء مقررات بازل (III يفسر (٧٢.٦%) من التغير الكلي في المتغير التابع (أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل (III ، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي)، حيث بلغت قيمة "ت" (٢٧.٧٩٩) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

٣ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F–test)، وحيث أن قيمة إختبار (F–test) هي (٧٧٢.٨١١) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي

٤–اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠.٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى . كما يلي فى المدرج التكرارى

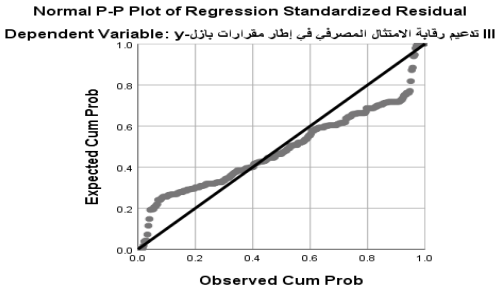

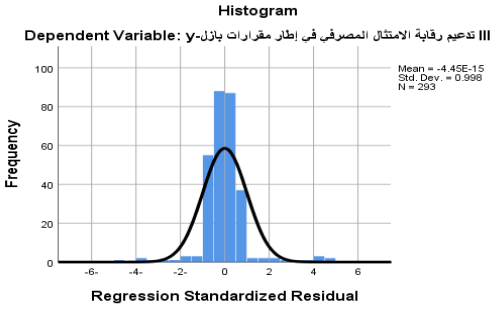

٥ – معادلة النموذج:

أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي 0.852 + 0.672 =أبعاد أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ بدرجات أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي، من خلال قياس مؤشرات أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازلIII ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن:

–كل زيادة فى مؤشرات أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III قدرها (٠,٨٥٢) تؤدى الى زيادة أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بمقدار واحد صحيح.

–مما من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل التحديد أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III (R^2)، يفسر نسبة مرتفعة بلغت (٧٢.٦%)، على أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي ويعتبر هذا التأثير معنوى.

الفرض الرابع: وجود تأثر لأبعاد أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III(كمتغيرات مستقلة) متمثلة فى أبعاده (التأهيل العلمي والمهني، الموضوعية، جودة أداء المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي والحوكمة) على أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي (كمتغير تابع).

وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، لقياس هذه التأثيرات كل على حده، وعما إذا كانت تلك التأثيرات جوهرية ام إنها غير دالة إحصائيا.

– تحليل الانحدار المتعدد **Stepwise Multiple regression**

جدول رقم (٥)

تحديد معنوية أهم عناصر أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III تأثيرا على أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	t. test		F. test		R^2 معامل التحديد	r معامل الارتباط
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية		
الجزء الثابت	1.088	9.242	0.01**	138.266	0.001**	65.8%	0.811
١- التأهيل العلمي والمهني	0.707	12.727	0.01**				
٢- الموضوعية	0.511	8.878	0.02*				
٣- جودة أداء المدقق الداخلي	0.810	15.417	0.01**				
٤- التدقيق الداخلي والحوكمة	0.633	10.612	0.01**				

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول السابق يتضح:

١ – معامل ارتباط **(r)**

– توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين " أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III وأبعاد رقابة الامتثال المصرفي "، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٨١١) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢ – معامل التحديد (**R^2**)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي (تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل **III**)، تفسر (٦٥.٨%) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل فى أبعاد (رقابة الامتثال المصرفي) ، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لإختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

٣- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختيار (t. test) نجد أن المتغيرات المستقلة، تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل III والمتمثلة فى أهم العناصر تأثيرا (جودة أداء المدقق الداخلي، التأهيل العلمي والمهني، التدقيق الداخلي والحوكمة، الموضوعية)، ذات تأثير معنوي على أبعاد رقابة الامتثال المصرفي ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). حيث بلغت قيم البيتا " β " (٠.٨١٠)، (٠.٧٠٧)، (٠.٦٣٣)، (٠.٥١١) على الترتيب.

- بمعنى التأثير القوى والفعال لمعظم أبعاد عناصر أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل IIIولكن هذه التأثيرات متفاوتة على أبعاد رقابة الامتثال المصرفي.

حيث كانت درجة المعنوية أقل من (٠.٠٥)

٤ - اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم إستخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (١٣٨.٢٦٦) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد رقابة الامتثال المصرفي.

إثبات الفرضية

- يتم قبول الفرض الإحصائي البديل بوجود علاقة ايجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين كل بُعد من أبعاد أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل)III التأهيل العلمي والمهني، الموضوعية، جودة أداء المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي والحوكمة) وبين إجمالي أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي فى البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الخامس:

- لا توجد علاقة ارتباطيه بين كل بعد من أبعاد تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازل III(التأهيل العلمي والمهني، الموضوعية، جودة أداء المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي والحوكمة) وبين كل بُعد من أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي) متطلبات لجنة بازل III، تطبيق مقررات بازل III في تحسين فاعلية التدقيق الداخلي لدعم الامتثال المصرفي).

-متغيرات الفرض

-أبعاد تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازل III(جزئيا).

- أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي (جزئيا).

-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٦)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين كل بعد من أبعاد " تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازل III وبين كل بُعد من أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي باستخدام معامل ارتباط بيرسون

تدعيم رقابة الامتثال المصرفي (متغيرات تابعة)	تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازل III (متغيرات مستقلة)			
	١- التأهيل العلمي والمهني	٢- الموضوعية	٣- جودة أداء المدقق الداخلي	٤- التدقيق الداخلي والحوكمة
1- متطلبات لجنة بازل III y1	0.648**	0.528*	0.735**	0.650**
2-تطبيق مقررات بازل IIIفي تحسين فاعلية التدقيق الداخلي لدعم الامتثال المصرفي y2	0.737**	0.631**	0.842**	0.762**
أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي	**0.707****	**0.511****	**0.810****	**0.633****

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

من الجدول السابق يتضح:

١- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين بعد (التأهيل العلمي والمهني(، وكل من أبعاد (تدعيم رقابة الامتثال المصرفي(، متمثل فى أبعاده (متطلبات لجنة بازل III ، تطبيق مقررات بازل IIIفي تحسين فاعلية التدقيق الداخلي لدعم الامتثال المصرفي)، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠.٦٤٨)، (٠.٧٣٨)، على الترتيب. بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين بعد (الموضوعية(، وكل من أبعاد (تدعيم رقابة الامتثال المصرفي(، متمثل فى أبعاده (متطلبات لجنة بازل III ، تطبيق مقررات بازل IIIفي تحسين فاعلية التدقيق الداخلي لدعم الامتثال المصرفي)، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠.٥٢٨)، (٠.٦٣٢)، على الترتيب. بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٣- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين بعد (جودة أداء المدقق الداخلي(، وكل من أبعاد (تدعيم رقابة الامتثال المصرفي(، متمثل فى أبعاده (متطلبات لجنة بازل III ، تطبيق مقررات بازل IIIفي تحسين فاعلية التدقيق الداخلي لدعم الامتثال المصرفي)، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠.٧٣٥)، (٠.٨٤٢)، على الترتيب. بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٤- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين بعد (التدقيق الداخلي والحوكمة(، وكل من أبعاد (تدعيم رقابة الامتثال المصرفي(، متمثل فى أبعاده (متطلبات لجنة بازل III ، تطبيق مقررات بازل IIIفي تحسين فاعلية التدقيق الداخلي لدعم الامتثال المصرفي)، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠.٦٥٠)، (٠.٧٦٢)، على الترتيب. بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

- مما يدلنا على تأثير كل بعد من أبعاد (تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازلIII) على أبعاد (تدعيم رقابة الامتثال المصرفي).

إثبات الفرضية:

- يتم قبول الفرض الإحصائي البديل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد (تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازل **III**) لكل بعد على حده مع (تدعيم رقابة الامتثال المصرفي) لكل بعد على حده.

رابعًا: النتائج والتوصيات

أولًا: نتائج البحث

١- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الأول العدمي (لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن مجالات وأنشطة التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية في ضوء تطبيق مقررات بازل III)، حيث بلغت قيمة "ف" (١.٢٣٨) عند مستوي معنوية أكبر من ٠.٠٥ ، أي أن جميع الآراء متفقة حول تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقرارات بازل III في البنوك التجارية الكويتية.

٢- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الثاني العدمي (لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية)، حيث بلغت قيمة "ف" (٢.٧٠٨) عند مستوي معنوية أكبر من ٠.٠٥ ، أي أن جميع الآراء متفقة حول جودة تقارير الاستدامة فى ضوء التدقيق الداخلي بالبنوك التجارية الكويتية).

٣- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الثالث الاحصائي البديل القائل (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقرارات بازل IIIوتدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية)، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (٠.٨٥٢) ، بمعنى أنه كلما كان هناك اتجاه ايجابي نحو تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي

في ضوء مقررات بازل III كلما انعكس ايجابيا على تدعيم رقابة الامتثال المصرفي بالبنوك التجارية الكويتية.

٤- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الرابع الاحصائي البديل القائل (لا توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين كل بُعد من أبعاد تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III (التأهيل العلمي والمهني، الموضوعية، جودة أداء المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي والحوكمة) وبين إجمالي أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي فى البنوك التجارية الكويتية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون في الإنحدار المتعدد (٠.٨١١) بمعنى أنه كلما كان هناك اتجاه وتفعيل ايجابي نحو تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III والمتمثلة في خصائصها (التأهيل العلمي والمهني، الموضوعية، جودة أداء المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي والحوكمة) كلما انعكس ايجابيا على تدعيم رقابة الامتثال المصرفي فى البنوك التجارية الكويتية.

٥- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الخامس القائل (لا توجد علاقة ارتباطيه بين كل بعد من أبعاد تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقررات بازل III (التأهيل العلمي والمهني، الموضوعية، جودة أداء المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي والحوكمة) وبين كل بُعد من أبعاد تدعيم رقابة الامتثال المصرفي (متطلبات لجنة بازل III، تطبيق مقررات بازل III في تحسين فاعلية التدقيق الداخلي لدعم الامتثال المصرفي)، مما يدلنا على تأثير كل بعد من أبعاد (تفعيل أنشطة التدقيق الداخلي في إطار مقررات بازل III) على أبعاد (تدعيم رقابة الامتثال المصرفي) وهكذا يمكن تقديم إطار مقترح يعكس العلاقة بين تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III وتدعيم رقابة الامتثال المصرفي، وهكذا يمكن تقديم إطار مقترح يعكس العلاقة بين تفعيل أنشطة ومهام التدقيق الداخلي في ضوء مقررات بازل III وتدعيم رقابة الامتثال المصرفي.

ثانيًا: توصيات البحث

١. زيادة المقدرة المهنية للمدقق الداخلي عن طريق التأهيل العلمي والمهني الكافي
٢. زيادة درجة الموضوعية للمدقق الداخلي وعدم مشاركتهم في أي عمال تنفيذية مالية حتى يمكنها ممارسة أعمالها باستقلال وموضوعية

٣. وجود نظام لرقابة جودة أداء التدقيق الداخلي في إطار مقررات بازل III لمواجهة الفساد المالي والإداري
٤. التزام البنك بمقررات لجنة بازل IIIحتى يسهم في تخفيض المخاطر
٥. إعداد تقارير عن مدى الالتزام بقواعد بازل وتأثيرها على فاعلية التدقيق الداخلي
٦. تطبيق المباديء الستة لمباديء جودة تقارير الإستدامة، من خلال الإفصاح الكامل عن المعلومات لعكس التأثيرات وتمكين أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات، وتحديد الإجراءات والافتراضات المستخدمة لإعداد تلك الإفصاحات.
٧. ضرورة قيام البنوك فى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد تقارير الإستدامة والتقارير المالية والتغيرات التي تحدث عليها.
٨. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها أهداف التنمية المستدامة التي يتبناها البنك بهدف تقليل الفوارق فى توزيع الدخول وتفاوتها بين طبقات المجتمع.
٩. العمل على إنجاز برامج التدقيق بما ينسجم مع معايير التدقيق المتعرف بها دوليًا ومحليًا والإلتزام بالتوقيتات والجدول المحددة لعملية التدقيق من أجل ضمان جودة إعداد التقارير.

ثالثًا: بحوث مستقبلية مقترحة

١. دراسة أثر مؤشرات الإستدامة على المؤشر العام لأسعار الأسهم.
٢. الشمول المالي وأثر فى تحقيق التنمية المستدامة.
٣. اثر آليات التحول الرقمى على جودة تقارير الاستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. بلعة جويدة، أثر متطلبات السيولة وفق معايير لجنة بازل ٣ على ربحية البنوك التجارية: دراسة حالة بعض البنوك السعودية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي مصر، المجلد ٢١، العدد ٦٢، ٢٠١٧.

٢. بنك الكويت الصناعي، التقرير السنوي ٢٠١١، الكويت، www.ibkuwt.com.

٣. صالح، ماهر عبد السادة، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، (بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الغذائية– معمل ألبان الديوانية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج (١٦)، ع (٥٥)، ٢٠٢١، ص ٢٠١.

٤. عفيفي، مي عبد الفتاح، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية، دراسة ميدانية على البيئة المصرية، أطروحة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة، ٢٠١٧.

٥. عون، الشبيل والمومني، محمد،أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على مهام مدققي ديوان المحاسبة الأردني في تعزيز المساءلة والشفافية (دراسة ميدانية) المنارة، المجلد ١٩،٢٠١٣، العدد ٤.

٦. فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، يناير ٢٠١٢.

٧. مرسي، ريهام مرسي سعد محمد ، أثر تطبيق متطلبات مقررات لجنة بازل على استقرار النظام المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٢٠١٦.

٨. المطيري، يوسف محمد، الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة وفق أهداف ومؤشرات الخطة التنموية للدولة من منظور الموظفين، دراسة استطلاعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، مج٥٦، ٢٠١٩، ع٢.

٩. معهد الدراسات المصرفية، اختبارات الضغوط، الكويت، نشرة إضاءات، العدد الخامس، ديسمبر ٢٠١٠، www.kids.edu.kw .

١٠.مفتاح، صالح، فاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل ٣ على النظام المصرفي الإسلامي بحث مقدم إلى المؤتمر العلامي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، المنعقد خلال الفترة من ٩-١٠ سبتمبر، ٢٠١٣، اسطنبول، تركيا.

المراجع الانجليزية:

1. Abdullah Haron, Basel III, Impacts on the IIFS and the Roleof the IFSB, World Bank Annual conference on Islamic Banking and Finance, Islamic Financial Services Board, 23-24, Ocober 2011, p. 19.
2. Alsayegh, M. F, Abdul Rahmanand, R. Corporate Economic, Environmental, and Social sustainalbity performance transformation through ESG Disclosure, Sustainablity Journal, 12, 2020, p. 1-20.
3. Archambeault, Deborah S, The Relation Between corporate Governance Strength and fraudulent financial reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases, USA: Prentice- Hall International, Inc. 2012
4. Basel III Compliance Professionals Association (BIIICPA) " Basel III Risk Specialist- Mandarin Speaking Leading Global Investmnet Bank, London 2013.
5. Change Millicent, the impact of reputation, Audit Contract Type, Tennure, Audit fees and other services on Auditors, Preceptions of Audit quality, The Unversity of Western Asutralia Australia Nedland, W. A 6906, 2012.
6. Hamdan. M & Alaska. M. Extent of Coordination and Cooperation between the Accounting bureau and the internal auditors in the Jordanian public Sector 6 (4), 2016.
7. Hannan Timothy H and Pilloff, Steven J, Will the proposed Application of Basel II in the United States Encourage Increased bank Merger Activity. Evidence from Past Merger Activity, Governors of the Federal Reserve system, USA, 2011
8. Marticen Lubberink, Liability Management exercises of European Banks in Anticipation of Basel III. www.ssern, 2015.
9. Rahahleh, Rahahleh, Mohammed, Regulating the profession of iNternal Auditing in Jordan, European Journal of Economics, Finance and Adiministrative Sciences, Al- alBayt, Unviersity Mafraq- Jordan, ISSN 1450-2887, Issue 20, 2010
10. Saleh. S, The Readiness of the Jordanian Banks to Apply the Basel 3 Requirements, Journal of Accountacy, Vol, 65, No. 19, 2015, P. 72-92
11. Smith, J "Improve Organization oerformance through Quility Auditing" the Accountaing Review Vol, No 3, 2010 PP. 26- 28
12. Warwick Bryan, Basel III Pillar 3 Capital adequacy and risks disclosures, Commonwealth, Bank of Australia. 30 June, 2013.